



مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقدم الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ وحرصٍ يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



تجلیات الدولة الأمنیة في النسق الاجتماعي السوري

د. طلال مصطفى

د. حلیم الصالح



المحتويات

3.....	ملخص الدراسة.....
5.....	مقدمة منهجية.....
8.....	أولاً- آليات تحكّم الدولة الأمنية في النسق المجتمعي السوري.....
8.....	أ. منح الأجهزة الأمنية الصلاحيات المطلقة في عملها.....
11.....	ب. تجنيد شبكة من كتبة التقارير الأمنية (المخبرين).....
13.....	ج. خلق حالة من التنافسية في الولاء لرئيس الدولة.....
15.....	د. تغيير مراكز السيطرة والنفوذ والولاءات في المؤسسات الأمنية والمجتمعية.....
16.....	هـ. تقديس رأس النظام ضمن المفهومات الاجتماعية الجديدة.....
18.....	و. إبعاد السوريين عن الفعل المجتمعي الحقيقي.....
19.....	ز. تشويه القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع السوري.....
20.....	ح. تريف المدينة ضمن البعد الاجتماعي الأمني.....
22.....	ثانياً: انعكاسات الدولة الأمنية على الحياة الاجتماعية.....
22.....	أ. بروز علاقات اجتماعية قائمة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالنظام.....
23.....	ب. تكريس أنماط سلوكية مغايرة تقوم على فلسفة التكاذب الاجتماعي.....
24.....	ج. تكريس نظام طاعة جديد وتعميم النفاق.....
25.....	د. تحطيم الكينونة الفردية للمواطن السوري.....
26.....	هـ. اتساع رقعة التدين.....
27.....	و. التماهي السياسي والاجتماعي مع النظام.....
28.....	ز. العلاقات بين المكونات السورية في ظل سطوة الدولة الأمنية.....
30.....	خاتمة.....

ملخص الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والسلوكي، بهدف التعرف إلى ممارسات الدولة الأمنية في المؤسسات الرسمية والمجتمعية السورية، وانعكاساتها في الحياة الاجتماعية الجديدة لدى السوريين.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، وُصِفَ الخراب الذي أحدثته سياسات الدولة الأمنية في النسق الاجتماعي السوري، وكيف تغلغلت الأجهزة الأمنية في مختلف المؤسسات الرسمية والمجتمعية، وفي الحياة الخاصة للمواطنين، لإشاعة مناخ الشك والحذر والنفاق في العلاقات الاجتماعية البينية.

حظيت الأجهزة الأمنية باستقلالية تامة عن مؤسسات الدولة، وسيطرت عليها من خلال اعتماد الموافقات الأمنية شرطاً أساسياً للعمل في هذه المؤسسات، على حساب القوانين الناظمة لعملها. وجعلت هذه الموافقات الأمنية المسبقة حياة الأفراد ومصيرهم ومصادر رزقهم مرتبنة لرضى الأجهزة الأمنية ومخبريها، وشمل ذلك جميع العاملين في الدولة والنشاط المعيشي للمواطنين.

وتأثرت العلاقات بين المكونات الدينية والقومية أيضاً، وأحدثت ممارسات الدولة الأمنية التمييزية شروخاً بينها، فانسحب أفرادها من الحياة الاجتماعية العامة والسياسية، وتقوقعوا حول هوياتهم ما قبل الوطنية وشككوا في الهويات الأخرى. وأحدث ذلك انهياراً للثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية كافة، كأن هذه المؤسسات هي المشكلة، بعد أن تماهت مع الدولة الأمنية بنظر الإنسان العادي، وحرمته من الشعور بالانتماء الوطني، وحطت من كرامته وعزته.

ترافقت تلك الممارسات مع تقديس صورة الرئيس الأسد الأب، وإضفاء الصفات الخيرة كلها على شخصه، في مقابل تشويه صورة الآخرين وجعلهم مصدرًا للشروخ والمؤامرات والفساد، واتخذ ذلك أبعاداً أكثر فجاجة في التعامل مع الأسد الابن في بداية الثورة السورية. وحُصر الفعل السياسي -سلوكاً وممارسة- في شخص الرئيس وتوجهاته إلى الحزب والمنظمات التي تتبعه، فضلاً عن حلفاء الحزب في ما يسمى بـ (الجهة الوطنية التقدمية)، وبذلك استبعد المفكرون والمبدعون من دائرة الفعل الثقافي والاجتماعي والسياسي، لصالح المرتزقة والمنافقين.

لقد نشأت طبقة وفئات جديدة قائمة على تحصيل المنفعة، من خلال العلاقة مع مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية، في تبادل للمصالح والمنافع على حساب هذه المؤسسات. ونظراً إلى القوة التي تستمدتها هذه الفئات من السلطة، فإن نمط حياتها وسلوكها انسحب سريعاً على شرائح اجتماعية كثيرة حاولت تقليدها، ما ساعد في نشر قيمها الفاسدة في المجتمع.



مقابل ذلك، وحرصًا على استمرار العلاقات التقليدية، ازداد تمسك شرائح اجتماعية أخرى بهويتها الثقافية والدينية، وزادت مظاهر التدين الشعبي، حيث كثر ارتداء الحجاب وعدد الجوامع وزاد انتشار معاهد تحفيظ القرآن، وبرز دور رجال الدين مع زيادة أتباعهم. وظلت هذه الظواهر في تصاعد حتى انفجار الاحتجاجات عام 2011 وما تلاها من ظهور عدد من المجموعات الجهادية المسلحة والتشكيلات الإسلامية المدنية المرتبطة بها التي عمّت وجهة نظرها المتشددة للدين والتدين، وأسّاءت إلى أهداف الثورة وقضاياها.

مقدمة منهجية

(الحيطان لها أذان) عبارة سورية شعبية كان السوريون يرددونها، في بداية عقد الثمانينيات، خصوصاً الكبار، عند سماع أبناءهم الشباب السوري يتحدثون بالشؤون العامة لمؤسسات الدولة أو يقدمون بعض النقد على آليات عملها.

في نهاية عقد السبعينيات (1978-1981)، وفي إثر الاحتجاجات السورية المعارضة للنظام السوري، وبخاصة الاصطدامات العسكرية بين النظام السوري وتنظيم الطليعة المقاتلة (الجناح العسكري للإخوان المسلمين)، مارس النظام استراتيجية أمنية خاصة في الحكم، تقوم على ضرورة تقديم مكونات الدولة والمجتمع كلها الولاء المبالغ فيه لرأس النظام حافظ الأسد، من خلال مكافأة الذين يبدعون في إنتاج أشكال الخضوع والخنوع ومعاقبة من يشك في ولائهم المطلق له.

نُفذت هذه الاستراتيجية الأمنية بوحشية مفرطة من قبل الأجهزة الأمنية في مؤسسات المجتمع والدولة التي كان من مخرجاتها توليد منظومة من القيم الاجتماعية، جوهرها الخنوع الذاتي لدى معظم السوريين، حيث انتقلت الرقابة الأمنية من الأجهزة الأمنية الرسمية إلى المنظومات المجتمعية السورية، بدءاً من الأسرة السورية التي تحولت بدورها إلى جهاز أمني استباقي وفاعل، حيث أصبحت الحالة الطبيعية أن يقوم الأهل بالرقابة الأمنية المبكرة على أبنائهم، ممن يبدو عليهم بوادر الاهتمام بالشأن الثقافي والسياسي العام، فكانوا يبحثون في خلفيات أصدقائهم، ويتابعون نشاطاتهم خارج المنزل.. إلخ، وبذلك تحوّل السوريون معظمهم إلى مراقبين أمنيين على أنفسهم بالدرجة الأولى وعلى الآخرين. وكذلك حال المؤسسات المجتمعية الأخرى: المدارس، الجامعات، الأندية الرياضية والثقافية، وحتى المنظمات السياسية الرديفة للنظام السوري، حيث قامت بالدور الأمني ذاته.

اعتمدت الدراسة مفهوم الدولة الأمنية (الشمولية)⁽¹⁾ التي تعمل على تدخل الأجهزة الأمنية وسيطرتها المطلقة على جوانب الحياة الاجتماعية كافة، ومنها الاقتصاد، التعليم، الفن، العلوم، بل حتى الحياة الخاصة للمواطن، بمراقبة أخلاقه وعلاقاته الاجتماعية مع الآخرين.

استناداً إلى هذا المفهوم، تبحث الدراسة في الممارسات المتعددة التي اعتمدها الدولة الأمنية السورية بهدف التحكم في المؤسسات المجتمعية السورية كافة، بدءاً من المواطن السوري الذي يرغب في الحصول على لقمة العيش كبائع متجول أو يقف أمام (بسطة)، حيث يحتاج إلى الموافقة الأمنية قبل البدء بعمله، والاشتراط عليه إبلاغ الأجهزة الأمنية، إذا ما لاحظ وجود أي فعل يهدد أمن الوطن (النظام السوري) في منظور الأجهزة الأمنية، لتعمّم الموافقة الأمنية على العاملين في المؤسسات الحكومية الرسمية (التعليمية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية... إلخ) كلهم حتى الوزراء، وأعضاء القيادة القطرية وأمناء فروع حزب

(1) - لمزيد حول مفهوم الدولة الشمولية، انظر: رايمون هينبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة حازم نهار، مراجعة وتقديم رضوان زيادة، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، تشرين الثاني/نوفمبر 2014).



البعث، وأعضاء مجلس الشعب، ورؤساء الجامعات، وضباط الجيش وصفّ ضباطه.. إلخ.

هكذا حوّل النظام السوري سورية-مجتمعاً ودولة- إلى سجن كبير، مستوحياً ممارساته التسلطية من نماذج حكم الدول الشمولية الأمنية (الاشتراكية سابقاً) وبخاصة كوريا الشمالية. حيث تغولت الأجهزة الأمنية في مؤسسات الدولة والمجتمع الرسمية والمجتمعية، من خلال بناء منظومة أمنية متكاملة ذات صلاحيات مطلقة، حتى صلاحية انتزاع حق المواطن في الحياة (الاعتقال والموت)، والحطّ من كرامة من تشاء من المواطنين من دون إمكانية محاسبتها، حتى لوتبيّن أنها مخطئة إلى حد الكارثة، إلا من رئيس الدولة (الأسدين الأب والابن) ذاته ووحده.

استناداً إلى ما سبق، تكمن مشكلة الدراسة في الدور الأمني الخفي للدولة الأمنية الذي مارسه في المؤسسات الحكومية الرسمية والمجتمعية، بهدف السيطرة على مفاصل الدولة والمجتمع من خلال تعزيز العلاقات الاجتماعية الجديدة وقيمها التي كرّست استمرار السيطرة المطلقة للأجهزة الأمنية على مؤسسات الدولة والمجتمع في سورية، ويعتقد كثير من الباحثين أنها مظاهر تحولات اقتصادية اجتماعية طبيعية، كما يحصل في المجتمعات كافة.

وتحضر أهميّة الدراسة من كونها تكشف بعض الجوانب الخفية لعمل الأجهزة الأمنية في مجال العلاقات الاجتماعية البينية بين السوريين وتكريسها بالقيم الاجتماعية الجديدة المساندة لعملها، إضافة إلى كونها الدراسة الأكاديمية الأولى على حدّ علمنا المتواضع، مع الإشارة إلى وجود كثير من المقالات الصحافية والتحقيقات حول هذا الموضوع، جرى الاطلاع عليها والاستفادة منها بقدر المستطاع.

وتكمن أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف إلى ممارسات الدولة الأمنية في المؤسسات المجتمعية السورية.
2. انعكاسات هذه الممارسات الأمنية في العلاقات الاجتماعية الجديدة وقيمها في المجتمع السوري.

المنهج المتبع في الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والسلوكي، كون الدراسة من صنف الدراسات المكتبية الوثائقية التي عادة ما تعتمد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث في الكتب والمراجع والتقارير والدراسات السابقة لاستنباط أهم المحاور المتعلقة بممارسات الدولة الأمنية في المؤسسات المجتمعية السورية وانعكاساتها في العلاقات الاجتماعية البينية بين السوريين وقيمها المساندة لها. أما المنهج السلوكي فقد تمت الاستفادة منه من خلال تتبع سلوك النظام الأمني تجاه حوادث وقضايا مجتمعية في المجتمع السوري.

أما الصعوبات التي واجهت الدراسة فيمكن حصرها في الآتي:

1. انعدام الدراسات الأكاديمية التي تخص موضوع الدراسة التي يفترض أن تخدم أهداف الدراسة، على حد اطلاعنا المتواضع.
2. ضرورة التشعب في موضوعات عدة، وحوادث تفصيلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموضوع، ومن ثم كانت هناك صعوبة في استخلاص المعلومات الدقيقة والموثقة التي تخدم موضوع الدراسة، من دون التشعب غير المنهج علمياً أحياناً.
3. صعوبات الحصول على الأمثلة الموثقة والمفيدة، والتحقق من صحتها في أثناء البحث.

أولاً- آليات تحكّم الدولة الأمنية في النسق المجتمعي السوري

منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة، بانقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، كان الاعتماد الرئيس لتثبيت دعائم سلطته في مؤسسات الدولة والمجتمع على الأجهزة الأمنية التي اكتسبت عبر خبراتها المتراكمة مهارات أمنية سلطوية متشعبة في أنساق المجتمع السوري كافة (أفراد، عائلات، قطاعات اقتصادية، اجتماعية، جهوية، عشائر، طوائف، قوميات... إلخ)، كذلك إلى خبرتها في المؤسسات المجتمعية الرسمية للدولة السورية والمنظمات الوسيطة بين الدولة والمجتمع السوري، حيث شاركت الأجهزة الأمنية بفاعلية في نواحي الحياة كلها في سورية، من إعلام ودبلوماسية وسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية وفعاليات ثقافية واجتماعية واقتصادية.

أ. منح الأجهزة الأمنية الصلاحيات المطلقة في عملها

منح حافظ الأسد الأجهزة الأمنية الاستقلالية التامة والمطلقة عن مؤسسات الدولة (التشريعية، القضائية، التنفيذية)، بل وجهها إلى التدخل والسيطرة على المؤسسات المجتمعية كافة (السياسية، المدنية، الاقتصادية، التعليمية، الخدمية.. إلخ)، واتخذت أنماط تدخل عدة، لعل أهمها تكريس مبدأ ما يسمى (الموافقات والدراسات الأمنية). وجوهر هذا الأمر أن مصائر المواطنين السوريين كلهم ارتبطت بالأجهزة الأمنية من خلال الموافقات الأمنية على أي وظيفة في الدولة، سواء أكانت صغيرة أم رفيعة (من مستخدم إلى رئيس الوزراء)، ما أدى إلى سيطرتها التامة على القطاع العام (الحكومي) من حيث التوظيف والتعيينات، ومن ثم استئثار الفساد نتيجة ربط الموافقة الأمنية بالرشاوى.

ومن صلاحيات الأجهزة الأمنية، الاعتراض على أي نشاط اجتماعي مؤسساتي أو أهلي، حتى حفل الزواج يحتاج إلى موافقة أمنية مسبقة يحدد مكان حفلة العرس وزمانها ومدتها⁽²⁾، مع الإشارة إلى تعميم القيادة

(2) - من الصعوبة إحصاء النشاط والأعمال التي تحتاج إلى موافقات أمنية، بحيث يمكن القول إن الموافقة الأمنية مطلوبة في معظم جوانب حياة السوريين الخاصة والعامة، حتى عندما يموت السوري فإنه يحتاج إلى موافقة أمنية، إذ لا يمكن لمطبعة في ثمانينيات القرن الماضي، أن تطبع نعيًا لميت، إذا لم يؤمن أهله الموافقة الأمنية المطلوبة. ومن النشاط والمهن التي تحتاج إلى الموافقات الأمنية، على سبيل المثال لا الحصر، إقامة الندوات الطبية والدعائية ومحاضرات المراكز الثقافية ونشاط الجمعيات الخيرية، والحال نفسها عند تأسيس جمعية سكنية أو إقامة معارض فنية أو أسواق تجارية، أو عند تعيين المختير، الراغبين في الحج والعمرة، أو عند طباعة البروشورات واللواصق التجارية للشركات، أو عند تأسيس مكتب سفر أو مكتب عقاري أو مكتب لبيع وشراء السيارات، أو مكتب تعقيب معاملات، أو مكتب شحن بضائع، أو تأسيس مدرسة تعليم قيادة السيارات أو محل بيع أجهزة محمول، أو صالة بلياردو أو صالة أفراح أو إنشاء فندق أو مقهى أو استوديو تصوير أو مصور جوال، أو صالون حلاقة، أو كشك في ساحة أو مطعم أو محل ألبسة أو فرن لصناعة المعجنات أو محل بقالة أو رخصة لاستيراد قطع سيارات أو مسيح أو محطة وقود.. إلخ. وقد كان آخر طلبات الموافقات الأمنية ما أصدرته الحكومة السورية في قرارها رقم (4554) الصادر بتاريخ 4 آب/ أغسطس 2015، تعميمًا إلى وزارة الإدارة المحلية، يقضي بإضافة البيوع العقارية وعمليات إيجار و فراغ المنازل والمحال إلى القضايا التي تستوجب الحصول على موافقة أمنية مسبقة من الجهات المختصة، وهو الأمر الذي أضف أعباء على المواطنين، وحدّ من حريتهم في التصرف بأموالهم، وقد باتت الموافقة الأمنية مطلوبة في معظم مناحي حياة المواطنين الخاصة منها والعامة. <https://bit.ly/3woaZu7>. شوهد بتاريخ 2022/03/21.

القطرية لحزب البعث الصادر في تاريخ 10 أيار/ مايو 2005 لجميع فروع الأمن والمخابرات، بعدم التدخل في الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطنين، وأعلمتهم بتعميمها هذا عدم الحاجة إلى طلب موافقة أمنية مسبقة للنشاط الإنساني والثقافي والاجتماعي، وحددت نحو 67 حالة لا تستدعي الحصول المسبق على موافقة الأمن⁽³⁾، وفي الوقت نفسه، تجاهلت الفروع الأمنية هذا التعميم ومضمونه وبقي حبراً على ورق في مكاتب القيادة القطرية. ومن ثم، يمكن الاستنتاج أنه بإمكان الأجهزة الأمنية رصد السوريين منذ ولادتهم حتى وصولهم إلى القبر⁽⁴⁾، ومعرفة كل حركة أو سكنون يقومون بهما في سياق يومهم المعيش.

يُعدّ موضوع (الموافقة الأمنية) جزءاً عضوياً من أساليب حكم الأسد (الأب والابن) في إحكام السيطرة الأمنية، وحماية نظامه الأمني، فقد تبين أن ربط حياة السوريين الوظيفية والمهنية بالموافقة الأمنية كان له كبير الأثر في تهميش دور اللوائح القانونية لمؤسسات الدولة وإفراغها من مهماتها في عملية اختيار الموقف المناسب، وفي تنشيط حالة الفساد وتعميمها، وإلغاء قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، واستبدالها بقاعدة (وضع المرضي عنه أمنياً في المكان الذي يريد).

كذلك في المؤسسات الرسمية يلحظ وجود مكتب أمني في كل مؤسسة (وزارة، شركة، جامعة، كلية، الخ...)، يطلع على البريد الوارد والصادر، إضافة إلى كل محاضر الاجتماعات والقرارات الخاصة بالمؤسسة والعاملين بها.

وبالنسبة إلى المؤسسات المجتمعية الوسيطة، مثل (المراكز الثقافية، المدارس، الجمعيات الخيرية المكاتب النقابية والمهنية.. الخ) هناك مندوب أمني يحضر في أوقات محددة، ليكتب تقريراً عن النشاط الذي أقيم أو سيقام، وكذلك عن الخلافات الموجودة بين العاملين فيها، وإن كانت شخصية، وأحياناً يحدث الاحتكام لدى هذا المندوب الأمني، وحكمه هو المقبول والنافذ من الأطراف كافة، وأحياناً إذا كانت قضية مهمة ترفع إلى من هو أعلى منه في الجهاز الأمني، بحيث يشعر المندوب الأمني أيضاً بالقلق والخوف من بعض العاملين المرتبطين -ربّما- بالفرع الأمني مباشرة (مخبرين معتمدين من بعض الفروع الأمنية).

أما التجسيد الفعلي للصلاحيات المطلقة للأجهزة الأمنية⁽⁵⁾، فقد لوحظ في عدم المساءلة عن أفعال

(3) - للاطلاع على مضمون تعميم القيادة القطرية. انظر:

<https://bit.ly3/E13gDK>

(4) - من المعروف أن الملف الأمني للسوريين لا يتلف حتى بعد وفاتهم، ويتم التحقيق مع المعتقلين الجدد عن علاقاتهم بالمتوفين (من خبرة أحد الباحثين في هذه الدراسة - طلال مصطفى - في تجربة اعتقاله في منتصف الثمانينيات).

(5) - في 1968/3/28، صدر مرسوم إحداهن إدارة المخابرات العامة، وتضمّن نصه عدم نشره، حيث جاء في المادة 30 منه: «لا يُنشر هذا المرسوم، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره». فيما نصت المادة 16 منه على منح العاملين في إدارة المخابرات العامة حصانة ضد الملاحقة القانونية تجاه الجرائم التي يرتكبونها أثناء تأديتهم عملهم، إلا بإذن خاص من مدير إدارة المخابرات: «لا يجوز ملاحقة أيّ من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكول إليهم أو في معرض قيامهم بها، إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير». كذلك كان الحال بالنسبة إلى عدم النشر وإعطاء العناصر الأمنية الحصانة الدائمة، في المرسوم التشريعي 549 تاريخ 1969/5/25، المُسمى قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة، نصّت المادة 74 منه: «لا يجوز ملاحقة أيّ من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء، في الجرائم الناشئة عن الوظيفة، أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة واستصدار أمر ملاحقة من قبل المدير». وفي 2008، صدر المرسوم التشريعي رقم 69 الذي منع ملاحقة المنتدبين إلى أجهزة الأمن الداخلي، أو الأمن السياسي، أو الجمارك، إلا بقرار من القائد العام للجيش والقوات المسلحة. انظر: إبراهيم القاسم، الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في

العاملين في الأجهزة الأمنية، إذ لهم حرية التصرف المطلقة في حياة السوريين الخاصة والعامة، وقد تركت هذه الصلاحيات شعورًا طاغيًا لدى أفراد الشعب السوري كافة بسطوة النظام على مصيرهم اليومي⁽⁶⁾.

لقد كُرست لدى معظم السوريين ثقافة أقرب إلى أن تكون (قوانين) من ممارسات الأجهزة الأمنية في الاعتقال العشوائي من دون استئذان الجهات القانونية أو غيرها، مرورًا بالتحقيق والتعذيب الذي يصل إلى حد الموت، من دون حق الاعتراض والتساؤل عن أسباب الاعتقال الذي يدوم سنوات عديدة من دون أي محاكمة، وغدت هذه السلوكيات قوانين، وبخاصة بعد تثبيت أركان السلطة إبان احتجاجات الثمانينيات والاصطدامات العسكرية مع جناح الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سورية، ما دفع النظام السوري إلى منح الأجهزة الأمنية صلاحيات مفتوحة للاعتقال والتفتيش والتحري والاستجواب والحجز ومراقبة الاتصالات والتوقيف العرفي لأي مواطن، ومنع ذوي المعتقل من معرفة مصيره أو التهم الموجهة إليه وعدم إمكانية زيارته أو حتى معرفة مكان توقيفه.

كذلك غياب الرقابة الفاعلة على عمل المسؤولين الأمنيين، وقد أدى ذلك إلى تجاوزات أدت في كثير من الأحيان إلى وفاة المعتقلين في أثناء التحقيق نتيجة التعذيب، وكذلك تسببت في حالات اغتصاب وقتل بشكل سري من دون التحقيق في أسباب هذه الحوادث⁽⁷⁾.

ومن الطبيعي أن تتحول قيادات الأجهزة الأمنية إلى أدوات الدولة الأمنية المطلقة في المجتمع السوري، في ظل الصلاحيات المطلقة والممنوحة من رئيس الدولة في مصير الناس لمدة طويلة من الزمن (أكثر من خمسة عقود) من دون رقابة أو محاسبة قانونية.

سوريا | حكاية ما انحكت / 11 كانون الثاني / يناير 2022. <https://bit.ly/3w2XxM6>. شوهد في 20 آذار / مارس 2022.

(6) - في بداية التسعينيات، انتشرت في سورية (أسطورة الأمان) بسبب نتائج القمع الرهيب في الثمانينيات وإخضاع المجتمع السوري نفسه، وتدخل الأجهزة الأمنية حتى في مشكلات الجرائم غير السياسية، فقد كانت فروع الأمن تحقق وتعتقل بطرائقها الخاصة في قضايا مثل التهريب وسرقة السيارات وتجارة العملة وقطع الطريق والسلب والنهب الخ، ثم في النهاية تحيل المتهمين على القضاء بحسب اختصاصه... لقد دب الرعب في حينها حتى في (المجرمين) أنفسهم، ولكن شيئًا فشيئًا مع انتشار الفساد داخل الأجهزة الأمنية نفسها بطريقة غير مسبوقه كما هو الحال في أجهزة الدولة الأخرى، المدنية والعسكرية، ذهبت هالة الأمان هذه عن سورية إلى غير رجعة. انظر: ياسر نديم السعيد، أسئلة قديمة وراهنة بخصوص المخابرات السورية،

<https://bit.ly/36dOZYh>

(7) - معن الطلاع وآخرون، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية - شوهد في 10 آذار / مارس 2022. <https://bit.ly/3KGLAZG>

ب. تجنيد شبكة من كتبة التقارير الأمنية (المخبرين)⁽⁸⁾

لا تُختصر الأجهزة الأمنية بالنسبة إلى النظام السوري برئيس فرع المخابرات وعناصره (المداهمات، الجلادين، المحققين)، فقد أسس النظام جيشاً من المخبرين في كل مفاصل مؤسسات الدولة والمجتمع، عمل كمؤسسات وهمية تقبع خلفها الأجهزة الأمنية، إضافة إلى أدوات أمنية عديدة غير ظاهرة للمواطنين بهدف السيطرة المطلقة على المجتمع والدولة في آن واحد.

لقد دعم النظام الأمني الشبكة الأمنية الرسمية الموزعة في مؤسسات المجتمع السوري بشبكة أمنية داعمة ومكملة لها من بعض المواطنين السوريين (المخبرين) أنفسهم، في المؤسسات المجتمعية كافة (السياسية، المهنية، الاجتماعية، التعليمية.. إلخ) بحيث تجد مندوباً أميناً (مخبراً) لكل جهاز أمني فيها⁽⁹⁾.

انتشار هذه الشبكة الأمنية في أحياء كل مدينة أو بلدة سورية انعكس في تضاعف الهواجس الأمنية المتبادلة بين السوريين كافة، ومن ثم فقدان الثقة المتبادلة بين السوريين إلى درجة كبيرة، كمبدأ يوجه سلوكهم الحياتي، ومن ثم كانت إمكانية اختراق الأجهزة الأمنية لهم متوفرة في الوقت والمكان المطلوبين، وانتقل عدم الثقة من مستوى العلاقة بين الأفراد إلى مستوى العلاقات بين الجماعات؛ الطوائف، الأديان، البلدات، الأحياء.. إلخ، بحيث تتحول إلى أدوات لمزيد من الشروخ الاجتماعية والتقوقع على الهوية ما قبل الوطنية والتشكيك في الهويات الأخرى. وهذا ما دفع السوريين، أفراداً وجماعات، إلى الانسحاب من الحياة الاجتماعية والسياسية؛ ما أحدث انهياراً للثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية كافة، حيث مسخت الحياة المجبولة بالهواجس الأمنية كرامة الانسان السوري وإحساسه بعزة النفس ومنعته من الشعور بالمواطنة والإنسانية. بالمختصر: حوّلت الأجهزة الأمنية المواطن السوري الحر إلى عبدٍ بلا كرامة⁽¹⁰⁾.

يتحكم النسق الأمني في حياة المواطن السوري بتفاصيلها كافة، بحيث يبدو هو النسق الرابط والمعيارى لجميع الأنساق الاجتماعية الأخرى، وهو بذلك يقوم بدور (النسق الوظيفي)، بحسب تعبير عالم الاجتماع (إميل دوركايم)، إذ تبدأ منه علاقات المواطن السوري المجتمعية والمؤسسية، وتعود إليه أيضاً بوصفها مخرجات لتلك العلاقات، كما يوضح الشكل (1).

(8) - لعل من يعرف التركيبة الاجتماعية السورية قبل انطلاق الثورة يذكر ما كان يسرى في وقتها (كتبة التقارير) من المتعاملين مع (أجهزة الأمن) الذين كانت النسبة الكبرى منهم من منتسبي (حزب البعث العربي الاشتراكي)، فكان هذا الحزب غطاء لممارسات شبكة أمنية متغلغلة في المجتمع من رأسه حتى أخمص قدميه، تراقب الناس في مآكلهم ومشربهم وكل تفاصيل حياتهم، وتحاسنهم في ما ارتكبوا، وفي ما لم يرتكبوا من التلقيات الكيفية لهذه الأجهزة ذات الامتداد التاريخي الطويل في سورية، منذ عبد الحميد السراج (بمكتبه الثاني) سيء الصيت وما قبله <https://bit.ly/3D1LMXt>. شوهد في تاريخ 8 آذار/ مارس 2022.

(9) - هنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه الحالات، التي يشترطون فيها الحصول على الموافقة الأمنية، تترافق بشرط آخر هو تقديم التقارير عن حركتها بشكل دوري ودائم إلى الفرع الذي يمنحها، فيصبح صاحب الكشك (مخبراً)، ويصبح صاحب سيارة الأجرة عيناً لهم، عبر التقارير الملمزين بتقديمها لفروع الأمن. هذا مع العلم أن الموافقة على فتح هذه الأكشاك وعلى عمل سيارة الأجرة، غالباً، ما تكون محصورة بعناصر أمن يعملون في هذه الأجهزة، تعطى لهم كنوع من (التنفيعة) تعيينهم وتعين معلمهم الذين يتقاسمون معهم أرباحها.

(10) - لذلك كانت أولى شعارات احتجاجات السوريين 2011: الشعب السوري ما بيتدل، حرية وكرامة.

(الشكل (1) يوضح موقع النسق الأمني في بنية الحياة الاجتماعية السورية)



يمكن القول أيضاً إن (كتابة التقارير)⁽¹¹⁾ أصبحت سلاحاً في يد أشخاص عاديين، يدعون أنهم على علاقة بالأمن فيحققون مكاسب خاصة لهم من ضمنها الشعور بالقوة والسلطة على المحيط الاجتماعي، بحيث أصبح بعضهم يفتخر بأنه مُخبر ويسرّه أن الآخرين يتعاملون معه على أنه مُخبر، لذلك أصبح بعضهم ومن تلقاء أنفسهم يكتبون التقارير ويرسلونها من دون تكليف أمني رسمي، وهو ما يشير إلى تأسيس بنية (شخصية سورية) منفعية لا يعنىها إلا أمانها الشخصي أو دائرتها الضيقة في أحسن الأحوال. وهو ما لم يتغير تماماً بعد مرور إحدى عشرة سنة على قيام الثورة السورية.

(11) - أطلق عليهم في الثقافة الشعبية السورية السائدة (أصحاب الخط الجميل) تعبيراً ودلالة على أنهم يكتبون تقارير أمنية.

ج. خلق حالة من التنافسية في الولاء لرئيس الدولة

نظّم الأسدان، الأب والابن، حالة من التوازن داخل الأجهزة، بين إطلاق اليد في الدولة؛ ما شكّل مصدر ثراء فاحش، وجمع ملف كامل للعناصر كلهم عن فسادهم وتجاوزاتهم، ما سهّل التخلص من أي شخص يشدّ عن الطريق، من دون أن يترك أثراً في المنظومة، فهناك جيش من الانتهازيين الأمنيين الجاهزين لملء الفراغ، «لذلك كانت التغييرات في الأجهزة الأمنية والمناصب تجري بشكل دائم، وفي نفس الوقت كان حافظ الأسد يمنع الاجتماعات الثنائية بين قادة هذه الأجهزة، ويجعلها تتنافس في ما بينها في سبيل نيل رضاه. وكان يبطن بكلّ من يتجرأ على تحديه أو أن يشاركه في الحكم، وانطلاقاً من هذه السياسة، عمل حافظ الأسد على إيجاد عدّة أجهزة تتضمن في هيكلها البنيوي عدّة فروع، ممّا يساعده على توزيع السلطات بين القيادات الأمنية وبذلك يضمن إضعافهم أمامه والتنافس فيما بينهم»⁽¹²⁾.

كذلك ارتبط مؤشر الأداء الجيد للأجهزة الأمنية بمعيار الولاء والطاعة المطلقة للرئيس الأسد نفسه، وبخاصة بين 1978 و1982، حيث شهدت سورية احتجاجات في عدد من المدن السورية من قبل الإخوان المسلمين، ما أكسب الأجهزة الأمنية السورية مزيداً من النفوذ والقوة في المؤسسات المجتمعية السورية كافة، فأظهرت مزيداً من الوحشية في التعامل مع أي مواطن أو جماعة يُحتمل أن تكون خصماً للنظام السوري، ومن ثم تحولت هذه الأجهزة الأمنية إلى إقطاعيات شخصية تابعة للمسؤول عنها مباشرة، وبذلك سمحت بالتصرّف بمساحة واسعة من السلطة، ما يوفر المناخ لمزيد من المنافسة التي لا تُقيّد إلا من خلال قبضة حافظ الأسد شخصياً، والتأكيد أن هذه المنافسات والصراعات يجب ألا تكون على حساب استقرار النظام الذي يعدّ البوصلة في عملهم. وفي سبيل خلق مصلحة خاصة للمسؤولين الأمنيين، أطلقت أيديهم في جميع مفاصل الدولة التي شكّلت مصدر ثراء فاحش لهم، وفي الوقت نفسه جُزّئ ملف كامل لكل "الفاستين والمتجاوزين"⁽¹³⁾، الأمر الذي يُسهّل عملية التخلص منهم في حال تنامي طموحاتهم، من دون أن يترك ذلك أثراً في المنظومة الأمنية.

أما في عهد بشار الأسد، فقد «عمل على إنماء حالة من النزاع والتنافس البيئي في مناطق النفوذ والسيطرة، فتم تقاسم السيطرة على المنافذ الحدودية، بحيث أصبح كل منفذ حدودي يتبع لجهاز أمني واحد هو المسيطر والمتحكم فيه وبثرواته، فكانت المنافذ الحدودية مع العراق تتبع لإدارة المخابرات العامة والمنافذ الحدودية مع الأردن للمخابرات الجوية ومع لبنان للأمن العسكري، ومع تركيا للأمن السياسي»⁽¹⁴⁾.

أما في مرحلة احتجاجات 2011 والحرب التي تلتها، فقد تغيرت أهداف الصراعات بين الأجهزة الأمنية التي بدأت تتقاتل على النفوذ على الأرض، بحيث «بدأت خريطة مدينة دمشق اليوم، موزّعة إلى جزر أمنية، تتبع كل منها لفرع وقسم، كقسم الأربعين التابع للفرع الداخلي في شعبة استخبارات أمن الدولة الذي يسيطر

(12) - إبراهيم القاسم، الأجهزة الأمنية ودورها في مفاصل الحياة في سوريا | حكاية ما انحكت، 11 كانون الثاني/يناير 2022. <https://bit.ly/3w2XxM6>. شوهد في 3 آذار/مارس 2022.

(13) - المصدر السابق.

(14) - 14- معن الطلاع وآخرون، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز/يوليو 2016. <https://bit.ly/3KGLAzG>. شوهد في 10 آذار/مارس 2022.



على منطقة الطلياني جسر أبيض، وحتى ساحة الأمويين في قلب العاصمة دمشق»⁽¹⁵⁾.

ويمكن أن يشار إلى اعتماد نظام الأسد (الأب والابن) على سياسة ضبط المدن السورية والبلدات كافة، وفق قاعدة إغراق البنية الإدارية والخدمية والاجتماعية فيها بعدد ضخم من الفروع الأمنية ذات المرجعيات المختلفة والوظائف المتعددة والمتشابكة معًا. وأدى ذلك إلى ترك المواطن عمومًا يستنبط حلوله المعيشية وفق الهوامش التي تُتيحها الأجهزة الأمنية، ويتعرض للاعتقال في حال مخالفة تلك الهوامش، وقد يصل الحد إلى أن «يراجع المواطن السوري معظم الأجهزة ولفترات طويلة من الزمن دون حل مشكلته، بحكم التغييب المقصود للتنسيق المشترك بين تلك الأجهزة، وكل ذلك دون وجود سند قانوني أو تشريعي»⁽¹⁶⁾.

إضافة إلى ذلك، فإن الفروع الأمنية ترسل مندوبين أمنيين لتتبع عمل الأجهزة الرسمية ومراقبتها؛ الأمر الذي كرّس سياسات التضارب والمحسوبيات، وعمّق ثقافة التقارير الأمنية البيئية التي تهدف إلى رصد أي مندوب لعمل المندوبين الآخرين، أو التنسيق معه في تجاوز (المخالفات المرتكبة) لقاء منفعة خاصة.

(15) - المرجع السابق.

(16) - ريان محمد، استخبارات النظام السوري: مافيات بصفة أجهزة أمنية، تقارير عربية، دمشق، 14 نيسان/ أبريل 2015 العربي <https://bit.ly/3tX2Ycv>. شوهد في 18 آذار/ 2022.

د. تغيير مراكز السيطرة والنفوذ والولاءات في المؤسسات الأمنية والمجتمعية

لمزيد من إحكام السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع، عمد حافظ الأسد -منذ تقلده السلطة- إلى نقل رؤساء المؤسسات الأمنية، العسكرية، الحكومية الرسمية، والمجتمعية السورية (الحكومة والجيش والاقتصاد والتعليم... الخ) من أصحاب الكفاءات والتخصص (معظمهم من عائلات مدنية) إلى أشخاص ينتمون إلى حزب البعث والأجهزة الأمنية والعسكرية (معظمهم من عائلات ريفية)، وبخاصة من ريف الساحل السوري، حيث «دمّر الأسد القوة السياسية والمجتمعية للأسر السورية المدنية النخبوية، ونهى نخبة جديدة تنحدر من الخلفيات الاجتماعية الريفية والفقيرة المتوسطة والدنيا»⁽¹⁷⁾، التي وجدت أن موقعها الجديد يعود إلى حزب البعث والأجهزة الأمنية، ومن باب الوفاء لهما تعاونت معهما.

في الثمانينيات، وفي إثر الاصطدامات العسكرية مع الإخوان المسلمين، عمل الأسد الأب على نشر أفراد طائفته العلوية -بوصفهم الأداة الحاسمة لسلطته- في المفاصل الرئيسية لمؤسسات الدولة، وبخاصة في الجيش وأجهزة المخابرات، حيث شكّل الضباط العلويون العمود الفقري لقادة الوحدات العسكرية والأمنية. ومنح أعضاءها المراكز الحساسة، بوصفهم مؤتمنين ولا يشكلون خطرًا على سلطة الرئيس الذي يطرح نفسه في مستوى الخطاب العام، بوصفه (أبًا للسوريين)، ولكنه في أدوات التحكم يعتمد -اعتمادًا أساسًا- على طائفته، سواء في أدوات القوة التي كانت أجهزة المخابرات أداتها الرئيسية، أم في مستوى التحكم الاقتصادي الذي كان أدواته رجال الطائفة في زمن الأب، أمثال محمد مخلوف، ورامي مخلوف الابن في زمن الأسد الابن، كذلك شهدت «ذروة تحطيم مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال تحويل المواطنين السوريين إلى متهمين بالعداء للنظام، وعليهم إثبات براءتهم في كل وقت. وفي تلك الفترة من تغوّل السلطة، سادت في البلد لهجة الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس، بوصفها تعبيرًا عن القوة، وفتحة لكل الطرق المغلقة عند السلطات، حتى أصبح كل من يريد أن يوحى بالقوة يتصنع لهجة طائفة الرئيس الأسد»⁽¹⁸⁾.

هذا الشكّ الاتهامي في السوريين من جانب الأجهزة الأمنية لوحظ في الطريقة التي تعاملت بها الأجهزة الأمنية والعسكرية مع السوريين في 2011، بصيغة نحن (الأجهزة الأمنية والدولة)، وهم (الشعب) المترص بإسقاط النظام (الدولة) وكأنه عدو خارجي، ما استدعى بالمقابل تعامل بعض المكونات السورية المعارضة مع الأجهزة الأمنية والعسكرية وحتى الطائفة العلوية كأنهم عدو خارجي أيضًا، لذلك نتج هذا التشطي المجتمعي في المجتمع السوري الذي يحتاج إلى برامج اجتماعية وثقافية لعلاجها في المستقبل.

(17) - ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010)، ص48.

(18) - سمير الزين، احتكار السلطة لتحطيم المجتمع السوري، العربي الجديد، 20 حزيران/ يونيو 2019 <https://bit.ly/2ZwAjzY>، شوهد في 3 آذار/ مارس 2022.

هـ. تقديس رأس النظام ضمن المفهومات الاجتماعية الجديدة

لتكريس شرعية مفقودة لدى النظام السوري منذ السبعينيات، حاول حافظ الأسد التأسيس لظاهرة تقديس الحاكم (الأسد) التي اعتمدها النظام السوري استراتيجية للسيطرة المطلقة على الدولة والمجتمع، القائمة على «المطاوعة الإكراهية»⁽¹⁹⁾، بدلاً من الشرعية من خلال المشاركة الإجبارية في أشكال الامتثال الزائفة الجليلة، سواء لأولئك الذين يخترعون هذه المظاهر أم لأولئك الذين يستهلكونها هذه الاستراتيجية -المطاوعة- عملت على صناعة ظاهرة تقديس حافظ الأسد، كأداة ضبط تفرز سياسة الخداع العام التي من خلالها يتصرف المواطنون كما لو أنهم يحترمون قائدهم⁽²⁰⁾.

لا بد من التأكيد أن مهمة «تقديس حافظ الأسد»⁽²¹⁾ ليست أمرًا عابرًا في السياسة السورية، ولم تكن تنوعًا شكليًا في طبيعة النظام الاستبدادي الشمولي، كان التقديس من قبل السياسة الأسدية وجوهرها وسيلة وغاية، عملت الوسيلة على تمتين السيطرة، فيما ذهبت الغاية إلى امتلاك ديمومتها بأيدي السلالة المتحدرة من شخص المقدس»⁽²²⁾. وهو ما عبرت عنه (ليزا وادين) بقولها: «لا يمكن فهم السياسة في سورية بعيدًا عن تقديس الأسد التي تعدّ عملية نفاق عام بالإكراه، كان الهدف منها إظهار الطاعة بفعل الخوف، لا تصديقها»⁽²³⁾.

بدأت ظاهرة تقديس الأسد في إبراز صور الأسد من الإطار الرسمي في مباني المؤسسات الحكومية إلى الحياة الاجتماعية للسوريين، فطبعت صورته (حافظ الأسد) على الدفاتر المدرسية والجلدات المدرسية، وفي الساحات العامة، بتزامن مع خطاب إنشائي يمجّد الأسد كبطل التشريين⁽²⁴⁾، في حقول التعليم والثقافة والإعلام والأدب.

واتسعت دائرة تقديس الأسد بعد التدخل العسكري السوري في لبنان، في إثر الحرب الأهلية 1975،

(19) - اعتمد عالم الاجتماع ماكس فيبر ثلاثة نماذج من المطاوعة للسلطة والدولة: 1- مطاوعة معيارية طوعية أو شرعية، عادة بسبب الاتفاق على القيم ومخرجات النظام السياسي. 2- مطاوعة نفعية، المطاوعة التي تفيد الفرد أو المجموعة. 3- مطاوعة إكراهية، تستند إلى الفرض بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد بهذه الأساليب». وهي التي اعتمدها الأسد الابن والابن في الحكم. انظر: ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010)، ص 45.

(20) - ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010)، ص 295.

(21) ثمة محاولة لربط حافظ الأسد وأبنائه بتراث القداسة في الطائفة العلوية من خلال وضع صورهم إلى جانب مشايخ الطائفة، ومن ضمن سياسة الهيمنة على الفعاليات الدينية وتوجيهها لذكر الرئيس والدعاء له في مختلف أماكن العبادة.

(22) - وجيه حداد، تقديس الأسد وتدني المجتمع «الثورة ومحاولة التفكيك» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 27 نيسان/ أبريل 2017، ص 4. <https://bit.ly/3taKRk7>. شوهد في 9 آذار/ مارس 2022

(23) - ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010)، ص 77.

(24) - يقصد ببطل التشريين: 16 تشرين الثاني/ نوفمبر التصحيح 1970 تاريخ انقلابه العسكري و6 تشرين الأول/ أكتوبر التحرير 1973 تاريخ انطلاق الحرب ضد إسرائيل.

بموافقة عربية ودولية، فأطلق عليه بطل السلم ووحدة لبنان، ثم اتسعت دائرة التقديس في المجال العربي، في إثر توقيع الرئيس المصري معاهدة السلام مع إسرائيل (كامب ديفيد) ومناهضة النظام السوري لها، فأطلق عليه «بطل الصمود والتصدي». هكذا «تدرّجت عملية التقديس، من صورة الرجل القوي، إلى صورة بطل التشريين، ثم الفارس المنقذ للأخوة في لبنان، حارس الفكرة العربية من وهم الاستسلام، حتى وصلت إلى صورة القائد المناضل في خطاب شعبي يتلاقى مع المزاج الجماهيري العام في تلك الآونة»⁽²⁵⁾.

وبعد الهزيمة الساحقة للإخوان المسلمين في حماة عام 1982، أعلن عمّا يسمى (البيعات) لحافظ الأسد والتوقيع بالدم، حيث تعبّر المنظمات الشعبية من خلالها عن ولائها المطلق والعلني مقابل الحماية والأمان⁽²⁶⁾.

وفي سياق تقديس الأسد، اعتمد النظام على مقولتين متناقضتين: الأولى أن كل ما هو نبيل ومتأصل وجوهري يمثله الأسد، وعلى النقيض المقولة الثانية: كل ما هو سلبي وملوث يعود إلى المجتمع المتخلف القاصر وبعض الفاسدين المحيطين بالأسد، من رئيس مجلس الوزراء إلى أصغر موظف في مؤسسات الدولة، فزيادة الرواتب مكّمة من القائد الأسد المقدس (ترسل برقيات الشكر والامتنان) وغلاء أسعار المواد الغذائية واختفائها من الأسواق تعود إلى جشع التجار والشعب المتخلف، لذلك خلقت مقولة (الشعب المدنس) أو الفاسد حالاً من القنوط العام، وكان الدافع الرئيس لها وصول السوريين إلى حالة من اليأس من أي فكرة محتملة للتغيير من الشعب، وعلمهم انتظار التغيير من (القائد الملمم)، وبذلك خلقت شعوراً بالإحباط العام.

كذلك في السنوات الأولى من حكم الأسد الابن، وفي مواجهة الحراك الثقافي والسياسي (ربيع دمشق) تم «التركيز على النظرية الثقافية التي تدين المجتمع وتصوره قاصراً عن فهم الديمقراطية وغير جاهز لها، في محاولة منه للتهرب من استحقاقات الإصلاح المزعوم، والاكتفاء عن بدائل إدارية وتقنية لا تمس الجوهر السياسي»⁽²⁷⁾.

لقد تم التحضير منذ منتصف الثمانينيات لعملية توريث السلطة لأبناء حافظ الأسد، بإطلاق عبارة (سورية الأسد) في أنساق المجتمع السوري كافة، وبخاصة في حقل الثقافة والإعلام، وقد نجح حافظ الأسد بقبضة أمنية حديدية وعقاب لا يرحم في تكريس هذه الصورة (سورية الأسد)، وأطلقت عليه الألقاب الثقافية والأكاديمية كافة (المهندس الأول، الطبيب الأول، الصحافي الأول، الصيدلي الأول، الطيار الأول، القائد الأول.. إلخ)، ثم صدر قرار نصب التماثيل للرئيس الأسد في الساحات، للإيحاء بأنه من غير جنس البشر، بل هو في مصاف الآلهة وأن التاريخ يعيد نفسه من خلاله⁽²⁸⁾. ولتعزيز فكرة الإله، جاءت مقولة

(25) - وجيه حداد، تقديس الأسد وتدنيس المجتمع «الثورة ومحاولة التفكيك» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 27 نيسان/ أبريل 2017، ص6. <https://bit.ly/3taKRk7>. شوهد في 9 آذار/ مارس 2022،

(26) - على سبيل المثال بعد مجزرة حماة وحالات الاغتصاب والقتل للنساء فيها، رفعت يافطات قماشية في شوارع المدينة تقول: «نساء حماة وأمهاها تعاهدان القائد (حافظ الأسد) على بذل كل شيء من أجل الوطن والدفاع عنه» وكذلك «كل الأمهات في حماة ترفض الجرائم النكراء للإخوان المسلمين» وتساءل الأسد أن يحيي الوطن من جرائمهم». لمزيد انظر: ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010)، ص182.

(27) - وجيه حداد، تقديس الأسد وتدنيس المجتمع «الثورة ومحاولة التفكيك» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 27 نيسان/ أبريل 2017، ص11 <https://bit.ly/3taKRk7>. شوهد في 9 آذار/ مارس 2022،

(28) - صاحب الربيعي، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، (صفحات للدراسات والنشر 2007، ط1، دمشق). ص 31

خلود حافظ الأسد في ثقافة السوريين، من خلال ترديد ملايين الطلاب والجنود والبعثيين الشعار اليومي: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد». واستمرت مظاهر المهابة والخلود التي فرضتها الأجهزة الأمنية على شخصية حافظ الأسد بإضفاء صفة (الخلود) بعد وفاته بعبارة (القائد الخالد)، وزعم البعض أنه يرى صورته ترتسم على (القمر) عندما يصبح بدرًا، وعلى الرغم من تلك المظاهر كلها، لم يصل أمر حافظ الأسد إلى حد (عبادته)، كما فعل ابنه بشار الأسد⁽²⁹⁾، لذلك كانت أولى ردات أفعال السوريين، في إثارة احتجاجات 2011، الاستهزاء بخطابه السياسي وشخصيته، للنيل من هذه القداسة للأسد الأب والابن.⁽³⁰⁾

و. إبعاد السوريين عن الفعل المجتمعي الحقيقي

مارس النظام استراتيجية أمنية تتضمن إبعاد السوريين عن الفعل السياسي خارج دائرة الرئيس الأسد (الأب والابن) نظريًا وممارسة، من خلال حصر الفعل السياسي والمجتمعي في حزب البعث الحاكم والمنظمات الملحقة به ومنها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الحليفة له، واستبعاد المفكرين والمبدعين من الفعل الثقافي المبدع، من خلال الرقابة الصارمة على نتائجهم الثقافي ومحاضراتهم الثقافية، وأبرزت بعض الشخصيات الثقافية الهامشية من خلال ربطها بالجسد البعثي، فالنشاط والتفاعل الثقافي -حتى الاجتماعي بما فيه الأندية والفرق الرياضية- يحصل ضمن الدائرة الحزبية البعثية الضيقة، أما ما هو خارج هذه الدائرة، فقد كان متهماً بالعداء للنظام وبما يسمى بوهن ثورة البعث وأهدافها بالوحدة والحرية والاشتراكية، إضافة إلى استهدافها مباشرة من المؤسسة الأمنية بالاعتقال لسنوات طويلة من دون أي محاكمة. وجهدت هذه الأجهزة الأمنية في اختزال السياسة بشخص حافظ الأسد (فكرًا وممارسةً ومنهجًا)، والعمل على نشر (قيمه ومآثره) في مؤسسات المجتمع السوري كلها، ما أدى إلى غياب التمثيل السياسي والمجتمعي الحقيقي، واستبداله بأخر صوري ونمطي مستندًا إلى توازنات وحسابات مصلحة سلطوية⁽³¹⁾.

يصاغ السوري بيد الأجهزة الأمنية في المجتمع، وقد عززت فيه ثقافة الخوف من كل المحيط الاجتماعي، بل الخوف من ذاته خشية زلات اللسان، فهو يكتسب ثقافة المجتمع الخانع، حيث يفكر، يلبس، يتحدث

(29) - قبيل آب/ أغسطس 2011، انتشرت ظاهرة هزت الوجدان السوري، وهي الحالة التي اختصرت تسميتها بـ (عبادة بشار). فخلال تلك الأشهر انتشرت صور وأفلام على شاشات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، تظهر مؤيدين للرئيس السوري القائد الملمم والأوحد، وهم يرددون عبارات من قبيل (لا إله إلا بشار)، وأخرى لعناصر أمن يضربون شاربًا ويجبرونه على قول تلك العبارة، وصور لمظاهرين يضعون على الأرض صورة كبيرة لـ (القائد المفدى والملمم بشار الأسد) ثم يسجدون عليها، وآخر يمسك صورة الرئيس ويقبلها بحرقه والدموع تنسكب من عينه ثم يضمها ويدور حول نفسه قبل أن تتصاعد حالته ويدخل في هستيريا يتخلل هتافات المجتمعين حوله «بالروح بالدم نفديك يا بشار» ثم يضع صورة الرئيس على الأرض ويسجد لها. انظر: جورج كدر، سوريا.. من عصر الطاغية إلى عصر الطغاة، <https://bit.ly/34FtiiM>، شوهده في 6 آذار/ 2022.

(30) - تعج صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بالسخرية من الرئيس، فهناك عشرات الصور والأفلام التي تسخر منه ومن تصريحاته، فلا تكاد تنتهي خطبة من خطبه أو لقاء من لقاءاته مع وسائل الإعلام إلا ونشاهد إعادة إنتاج لها عبر تقليد صوته، إضافة إلى عشرات الصور الكاريكاتيرية، وربما كان فنانون الكاريكاتير السوري علي فرزات واحدًا من أوائل من سخر من الرئيس، وأظهره في رسوماته بطريقة كاريكاتيرية، وهو ما أسهم إلى حد كبير بكسر الصورة المقدسة للرئيس. انظر: جورج كدر، سوريا.. من عصر الطاغية إلى عصر الطغاة، <https://bit.ly/34FtiiM>، شوهده في 19 آذار/ 2022.

(31) - معن الطلاع وآخرون، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز/ يوليو 2016. <https://bit.ly/3KGLAzG>، شوهده في 3 آذار/ مارس 2022.

بطريقة واحدة تناسب القائد الملهم في نواحي الحياة كلها، بحيث «يتولّد تواطؤ عفوي بين المجتمع والسلطة السياسية على ممليات ثقافة الخوف، والتي تؤول مفضياتها إلى تركين أسس الاستبداد بكافة أشكاله المفزعة. ثقافة تتفشى في البيت والشارع ورياض الأطفال والمدارس والجامعات والجوامع والمؤسسات التجارية والإعلامية والأندية وشبكات النخب الفكرية والصفوة الاجتماعية، وصولاً إلى القيادة السياسية. فمطلوب من الجميع أن يمثل لعبادة الخوف على طريقته طالما أن العبادة ستكون خالصة لوجه السلطان، تحقيقاً لمقولة الناس على دين ملوكها»⁽³²⁾.

يمكن التكثيف بالقول إن «فلسفة العمل الأمني في سورية تقوم على تكريس مجموعة من القواعد والأعراف والمعايير الأمنية، تجعل حراك المجتمع السوري غير فعال ومرتبب كلياً بها، وتدفعه لاستنباط حدود المسموح والممنوع بمعايير عدم التعرض لأمن النظام، الأمر الذي كان يستدعي دائماً تدخل الأجهزة الأمنية في شؤون المؤسسات المجتمعية كافة، حتى في خلافات العاملين فيها، لدرجة أضحت مصدراً بالمعنى العرفي للقوانين النازمة للمجتمع، تُعيق أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقدمه»⁽³³⁾.

ز. تشويه القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع السوري

اشتغل النظام السوري على إضعاف عوامل استقرار المجتمع السوري، وعدم تبلور هوية جامعة للسوريين كافة، معتقداً أنه بذلك يعزز من إمكانات سيطرته المطلقة عليه، وهذا ما رسّخ سياسات خاطئة، حفرت عميقاً في بنية المجتمع السوري، ثم جاءت سنوات الثورة، لتكشف عن مدى الخراب المجتمعي الذي أسس له حافظ الأسد.

هناك إجماع على أهمية النسق القيمي في حماية المجتمع واستقراره، إلى جانب المؤسسات القانونية والدستورية وغيرها من مؤسسات الدولة التي من أدوارها تعزيز هذه المنظومة القيمية بما لا يخالف عملها في المجتمع، أما في سورية فقد عمدت الأجهزة الأمنية، بعد إفراغ المؤسسات الرسمية للدولة من مهماتها الفاعلة، إلى تحطيم المنظومة القيمية الأخلاقية السائدة في المجتمع السوري واستبدال منظمة قيمية هدامة بها، تواكب وتبرر سلوكها السلطوي في المؤسسات المجتمعية كافة، فعلى سبيل المثال، كانت قبل السبعينيات الرشوة والسرققة بمنزلة فضيحة اجتماعية، إضافة إلى أن القانون كان يعاقب مرتكبها، لكن خطة حافظ الأسد لإفساد المجتمع جعلتها أمراً طبيعياً في المجتمع، بل نُعت الموظف الذي يرفض الرشوة بأوصاف سلبية، بعكس المرتشي السارق الذي نعت بالشاطر الذي يعرف من أين تؤكل الكتف.. الخ. وهكذا أصبحت القيم السلبية الهدامة عنصراً أصيلاً في حياة السوريين اليومية.

خلال عقود حكم الأسدين (الأب والابن)، حدث انقلاب كبير في المنظومة القيمية السورية يكاد يكون

(32) - فؤاد إبراهيم، صناعة البيئة الثقافية للخوف، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 04-11-2018، <https://bit.ly/3KQwo2V>، شوهد في تاريخ 6 آذار/2022.

(33) - معن الطلاع وآخرون، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز/ يوليو 2016، <https://bit.ly/3KGLAzG>.

جذريًا، إذا ما قارناها بالمنظومة القيمية في الخمسينيات والستينيات، حيث وجود مجتمعين منفصلين في سورية، مجتمع أثرياء وفسادي سلطة وحرب بعد 2011، مقابل مجتمع المقهورين والجانحين الذين لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة، واختفاء الفئات الوسطى من سورية.

هذا الخراب الممنهج للمنظومة القيمية في عهد الأسد لا يمكن أن يكون سببه (الأسد المقدس) من وجهة نظر الأجهزة الأمنية، وإنما سببه «الشعب الفاسد الذي لم يرق نفسيًا وثقافيًا إلى عتبة الامتثال والطاعة الكافية لتعاليمه، ومن هنا بدأ الترويج لمقولة الشعب المتخلف، والشعب الفاسد، بوصفه ضرورة لملاءمة النقص الحاصل في مرآة الواقع المحطمة، وبالتالي التأسيس العميق في وجدان المجتمع السوري وبعض النخب المثقفة أن مكن العلة في الطبقة الدنيا، في الناس / المجتمع / التربية الذاتية، وفي طبيعة تكوينهم الثقافي التاريخي وغياب قدرتهم على المواكبة، تلك الطبيعة العاملة على إعادة إنتاج التخلف والفساد، وهكذا مع كل ارتفاع في منسوب القدسية كانت تتجذر الفكرة أكثر وتغدو واحدة من المسلمات العامة»⁽³⁴⁾.

ومما كان يعزز الفكرة ويعمقها، تلك الممارسات العلنية المعقدة للفساد والرشاوى والمحسوبيات التي حكمت النمط السوري من القمة إلى القاع، ليغدو التلوث الجمعي وكأنه ميزة خلقية منبثقة من مخزون اجتماعي ثقافي لا علاقة للسلطة به، فالأسد الحاضر في كل مكان برمزيته يمكن له أن يغيب أو يحتجب عند حضور الأشياء المخجلة فحسب. «فقط لأن ظاهرة تعظيم الحاكم يمكن أن تظهر وتختفي، يمكن للأسد أن يكون القائد الحاضر في كل مكان وهو مسؤول عن الأحداث التي توحد وتجلب المجد للسوريين، وغائبًا وبريئًا من الأحداث المخجلة»⁽³⁵⁾.

ح. تعريف المدينة ضمن البعد الاجتماعي الأمني

اتجه النظام السوري في عهد الأسد إلى تعريف المدن السورية، وبخاصة مدينة دمشق العاصمة، بدلًا من تمديد الأرياف السورية، بدت تلك الحالات جلية في السياسة القائمة على إهمال المناطق الريفية في أغلب مناطق القطر ومحافظاته، وأيضًا خلال رصد الواقع الخدمي المتردي وعدم رسم السلطة خططًا من شأنها معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الريف، ما دفع أبناءه إلى الهجرة إلى المدن التي طبقت عليها هي الأخرى سياسة (تعريف المدينة) من الجوانب الديموغرافية والقيمومية الثقافية والفكرية، حيث نشأت فيها ظاهرة الأحياء الريفية، العشوائية منها والمنظمة، وتطويقها لأحياء المدن المركزية، والتسبب في إحداث خلل ديموغرافي في المنطقتين كليهما، حيث يلحظ أن الأحياء العشوائية الجديدة التي ألحقت بالمدن السورية، وبخاصة دمشق، حيث أغلبية السكان من الأرياف السورية وتحديداً من ضباط وصف ضباط في الجيش والأجهزة الأمنية الذين استقدم أغلبهم من الساحل السوري نتيجة الإهمال التنموي الممنهج والمتعمد من قبل النظام السوري من أجل دفع شباب الساحل السوري -وبخاصة من الطائفة العلوية- إلى الهجرة القسرية إلى المدن السورية، وبخاصة دمشق، للتطوع في المؤسسات الأمنية والعسكرية كفرص

(34) - ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010).

(35) - ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010). ص 130

عمل، والسكن في عشوائيات سكنية حول المدينة، إضافة إلى عشرات الفروع الأمنية المنتشرة في كل مدينة سورية.

تلك الأحياء العشوائية شكّلت مع الوقت طوقاً عسكرياً وأمنيّاً يحيط بتلك المدن⁽³⁶⁾، ولعب سكانها دوراً رئيساً في قمع التظاهرات والاحتجاجات خلال سنوات ثورة 2011. والتضييق على أهالي المدن الثائرة، وشاركوا في عمليات الاعتقال والتصفيات التي طالت أبناء تلك المدن.⁽³⁷⁾ استناداً إلى التنافر التاريخي بين الأرياف والمدن لمزيد من إحكام السيطرة على أنساق المجتمع السوري.

(36) - ففي دمشق، على سبيل المثال لا الحصر، حاصرت تلك الأحياء العاصمة من جميع الجهات، ومن بينها: حي المزة 86، ضاحية الأسد، ضاحية تشرين، قرى الأسد، التضامن، مساكن الحرس الجمهوري.. إلخ. وفي حمص، نذكر من بين الأحياء: الزهراء، عكرمة الجديدة.

(37) - أحمد طلب الناصر، السلطة في سوريا ودورها في صراع الريف والمدينة، 16.04.2021. <https://bit.ly/3BDJmxu>. شوهد في 16/أذار 2022/.

ثانياً: انعكاسات الدولة الأمنية على الحياة الاجتماعية

أ. بروز علاقات اجتماعية قائمة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالنظام

كان لا بد للمصالح التي تربط نخب النظام من أن تُفضي إلى ظهور علاقات تعمل بدورها على تعزيز هذه المصالح من جهة، وتعميمها كنمط لعلاقات اجتماعية تستمد قوتها من السلطة ذاتها من جهة ثانية. وكانت قد نشأت طبقة بورجوازية هجينة في عهد الأسد الأب، بعد أن قضى التأميم على معظم الطبقة البورجوازية القديمة، و«بروز هذه الطبقة الجديدة وثيق الارتباط بعاملين اثنين؛ العلاقات الشخصية مع بعض رجالات السلطة، وارتفاع الإنفاق العام، حيث كان العامل الثاني مداراً للريح الوفير للطبقة التجارية برمته»⁽³⁸⁾. اعتاشت الطبقة البورجوازية الجديدة على ما توفره الدولة من احتكارات لمجمل الاقتصاد السوري، بعيداً من آليات السوق، ما «سمح لرجال هذه الطبقة بجني الأرباح التي ما كان بالإمكان جنيها في أنظمة حرية السوق، وبالنظر إلى علاقاتهم ونفوذهم كان بوسعهم أن يؤمنوا لأنفسهم إعفاءات خاصة واحتكارات وأشباه احتكارات»⁽³⁹⁾.

ومن خلال العلاقات الاجتماعية المنبثقة من المصالح الاقتصادية، جرى تبادل المنافع وتوزيعها بسبل غير شرعية، وبما يتلاءم و نمط حياة العناصر الأكثر قرباً من السلطة والأقل تعرّضاً للمساءلة، من الكوادر الحزبية والأمنية ومن يدورون في كنفهم في مؤسسات الدولة وخارجها، ثم عملت هذه العلاقات الاجتماعية بدورها على تعزيز الشراكات الاقتصادية وما استتبعها من تعزيز الولاءات السياسية، وساهم ذلك في تشكيل نمط اقتصادي - اجتماعي وقرّ الأفضية المناسبة لاستشراء الفساد والمحسوبية وغياب المنافسة وتفشي قيم وممارسات جديدة تتمحور حول السلطة، وكان على أعضاء هذه الطبقة أن يعبروا عن ولائهم، وتقديس رموز السلطة في مناسبة وغير مناسبة، ولو نفاقاً، كونها مورداً لا ينضب للمصالح والمنافع خارج السبل القانونية⁽⁴⁰⁾.

في المقابل، وفي مواجهة هذه العلاقات القائمة على الولاءات العصبية أحياناً، شعرت عامة الشعب بالتهميش، وأن ثمة من يختلس أتعابها ويغتصب حقوقها، ومن ثم «يتولد لدى المواطن شعور عميق بالخيبة والانكسار، وتزول عنده الحدود الفاصلة بين أجهزة السلطة وممتلكات الدولة، وتقوده هواجس الحقد والانتقام إلى تخريب كل ما يمت بصلة إلى الدولة، وينعكس ذلك على وشائج ارتباطه بالوطن، لشعوره

(38) فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، مراجعة حازم نهار (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، طبعة أولى، 2012)، ص 211.

(39) المصدر السابق، ص 2012.

(40) بحسب تقرير المركز السوري لبحوث السياسات SCPR، شباط/فبراير 2016، فقد عمل عام 2014 17% من السكان الناشطين اقتصادياً في النشاط غير المشروع مثل التهريب والاحتيال والسرقعة والنهب والإتجار بالأسلحة والبشر والقتال، وتجارة المخدرات والرشوة وغسيل الأموال، وبرعاية قوى التسلط وتنظيمها، ومن المعروف أن معظم هذا النشاط كان يمارس قبل الثورة أيضاً وعلى أعلى المستويات. بتصرف: ص 36.

بالغربة والمهانة والظلم داخل وطنه⁽⁴¹⁾. لذا نجد بأن «حجم النهب والسلب والتخريب (في الأزمات) يعبر عن حجم الرفض والانتقام الكامن في نفوس المواطنين»⁽⁴²⁾.

ونظرًا إلى القوة التي تستمدّها العلاقات الاجتماعية للطبقات أو الفئات الجديدة من السلطة، فإنّ نمط حياتها وسلوكها ينسحب سريعًا على شرائح اجتماعية كثيرة تحاول تقليدها، ما يساعد على نشر قيمها بوسائل مختلفة، بما في ذلك التعليم المدرسي⁽⁴³⁾. مقابل ذلك، ومن خلال الحرص على العلاقات التقليدية، يزداد تمسك شرائح اجتماعية أخرى بهويتها الثقافية والدينية، ما يزيد من الانقسام الاجتماعي، وقد يفرز حالات من العنف والتطرف، أو يدفع إلى الهجرة.

ب. تكريس أنماط سلوكية مغايرة تقوم على فلسفة التكاذب الاجتماعي

في أجواء لا يمكن التعبير فيها عن الرأي بحرية، كما في البلدان التي تحكمها فعليًا الدولة الأمنية، ومنها سورية، يحصل أن تتحوّر التصرفات العفوية التي تحكم علاقات الناس في ما بينهم وتتشوه، ويغلب عليها الحذر والتكاذب لتتلاءم مع المناخ السائد، مخافة أن تُفهم أي كلمة، وبخاصة بالنسبة إلى الرأي السياسي، في غير مقصدها. فحيث توجد الدكتاتورية، يوجد القهر والخوف ويختفي التعبير الصريح عن الرأي، في ظل هيمنة «تلك العوامل اللصيقة التي تجبر الإنسان على ما لا يرغبه أو تحول دونه وما يرغبه»⁽⁴⁴⁾، ومن أهم هذه العوامل القهر السياسي، الذي يجبر الإنسان على العودة إلى التصرف على نحو غريزي طلبًا للأمان.

فبالتكاذب، يحمي الشخص نفسه من نفسه ومن الآخرين، ويقود ذلك إلى اغترابه عن ذاته، ويصبح ذا شخصيتين، واحدة يفكر بها لنفسه وأخرى يواجه بها الآخر طلبًا للأمان. صحيح أن الأمر موجود في كل مجتمع تقليدي بدرجة ما، لكنه يأخذ أبعادًا شبه فصامية في ظل حكم الأنظمة الأمنية. ف«الإنسان المقهور يستخدم أسلوب السيد المتسلط نفسه ويخاطبه بلغته نفسها، الكذب والخداع (...). هذه اللغة التي تقتصر على الوعود المعسولة والتضليل تحت شعار الغايات النبيلة»⁽⁴⁵⁾. ومن جهة ثانية، قد يدفع الشعور بالعجز وعدم احترام الذات إلى تبني سلوك استلابي تجاه المتسلط في الدول الأمنية، ف«يتضخم تقديره للمتسلط، ويرى فيه نوعًا من الإنسان الفائق الذي له حق شبه إلهي في السيادة والتمتع بكل الامتيازات، وتلك علاقة رضوخ مازوشية من خلال الاعتراف بحق المتسلط بفرض سيادته. من هنا تبرز حالات الاستسلام والتقرب والتزلف»⁽⁴⁶⁾.

(41) صاحب الربيعي، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، (صفحات للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2007، دمشق، سوريا)، ص 64.

(42) الربيعي، ص 64.

(43) علي أسعد وطفة، الصراع الطبقي والأيدولوجي في المدرسة، 26 يونيو، 2021. شوهد في تاريخ 2022/3/22.

<https://tanwair.com/archives/11824/amp>

(44) ماجد موريس إبراهيم، سيكولوجيا القهر والابداع، (دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1 1999)، ص 20.

(45) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ص 45.

(46) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ص 44.

لا تقتصر الشروخ هنا على العلاقة بين الأفراد، وتندسحب على العلاقات بين الجماعات والمكونات، بحسب الدور المعطى لها أو درجة توظيفها في خدمة النظام الأمني. بالنتيجة، لا تخدم هذه المخاوف المتبادلة وقلّة الثقة اجتماع الناس لخدمة مصالحهم، وهذا ما يريح المستبد ويطيل من فترة تسلطه.

ج. تكريس نظام طاعة جديد وتعميم النفاق

كثير من أنماط السلوك المنحرفة تتحول إلى أنماط سائدة في ظلّ هيمنة الدولة الأمنية لنُظُم الاستبداد، ويُعمم النفاق في مستوى الفرد والجماعات، كوسيلة تكيّف في بيئة اجتماعية غير آمنة وغير ضامنة للتعبير عن وقائع الحياة والمصالح، فثمة سؤال دائم؛ هل يُسمح لي بالقيام بهذا الأمر أم لا؟ السؤال موجّه إلى تلك القوى الحارسة للنظام وليس إلى تلك المؤتمنة على تطبيق القانون كما يُفترض. ونظرًا إلى كثرة الممنوعات التي تصبح هي القاعدة لا الاستثناء؛ ينحصر خيار الفرد بين الصمت وقول ما يمكن أن يُقال لأنه آمن، وليس لأنه ما يجب أن يُقال.

وليس من الصعب استنساخ نظام طاعة جديد على إرث من التقاليد الاستبدادية والامتثال لأولي الأمر، وكل ما هو مطلوب صقل الرمز الجديد، وإسباغ نوع من القداسة والتأليه عليه، ووضع ضامن النظام التقليدي/ العائلي، لضمان طاعة الأبناء/ الشعب وخنوعهم، فالقائد هو الأب الوطني الذي يمكن أن يحل محل الأب البيولوجي ليرعى أبناء الشهداء، ويقدم لأبنائه (شعبه) العطايا والمنح. على هذا الأساس، كان حافظ الأسد «أب الأطفال الصغار والطلبة الكبار في المنظمات الشبابية، وأب الجنود في الجيش والحرس الجمهوري، وأب الشهداء والأبطال الرياضيين، وأب المواطنين بشكل عام، من خلال ملصقات وياфطات تُخرج الأبوة من سياقها المحدد، أو تربط أبوة الأسد البيولوجية بأبوته الوطنية»⁽⁴⁷⁾.

ثم انتقل الأمر في المرحلة الثانية إلى نعته (الأسد) بأوصاف تجريدية عامة رفعت فوق الواقع، ونزهته كرمز لا تطاله القوانين ولا يقوم بوظائف محددة دستوريًا كرئيس للبلاد، فصار بطلاً وقائدًا وفارسًا وزعيمًا للأبد، وأقيمت له التماثيل وظهرت هالات التقديس حول صورته⁽⁴⁸⁾، ولم يبق للشعب سوى التعبير عن خضوعه وامتثاله للقائد – الرمز، ولا يُغفر أبدًا لمن يمس بشخصه أو يتناوله بالنقد. صحيح أن ليس ثمة قوة يمكنها إجبار الشعب، كل الشعب، على حبه، و«ليس مطلوبًا الإحساس بالتماثل مع الأسد أو محبته، إنما المطلوب هو التظاهر بذلك فقط»⁽⁴⁹⁾، ما فتح الباب واسعًا لشتى أنواع النفاق والضياع، ودمر العلاقات السوية بين الناس.

(47) ليزا وادين، السيطرة الغامضة: السياسة والخطاب والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ط1 2010)، ص 131.

(48) ظهور صور الرئيس الأسد (الأب) وهو يرفع يديه ابتهاجًا وتضرعًا، فيما تحيط بوجهه هالة نورانية، كمحاكاةٍ لصور تمثل الخليفة الرابع، عليّ ابن أبي طالب، في التراث الشيعي.

(49) ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ص 145.

ومن أجل تحقيق ما سبق، تحضر لغة البلاغة الخطابية المفصولة عن الواقع، فالمعنى يجب ألا يكون محددًا بدقة، والمهم أن «تُظهر مجتمعًا توافقيًا، مجتمعًا بدون اختلافات سياسية مهمة»⁽⁵⁰⁾. وُدستعار تلك الكلمات التي تسلّم وتمنح الصلاحيات بلا حدود، كالبيعة التي تشير إلى «فعل من خلاله يعترف أشخاص بشكل فردي أو جماعي بسلطة قائد ذي سيادة»⁽⁵¹⁾. كما «تعمل الادعاءات الزائفة والعبارات المناقضة للحقيقة على إيصال قوة النظام بالسيطرة على المجال العام وتزويد صيغ للتصرف والحديث العام المقبول»⁽⁵²⁾.

د. تحطيم الكينونة الفردية للمواطن السوري

لقد قطعت المجتمعات الإنسانية طريقًا طويلة في تطورها للوصول إلى هذه المرحلة، وكانت متطلبات وحدة الجماعة حتى وقت قريب هي العنصر الأهم في ضبط سلوك الأفراد ليتلاءم مع مصلحة الآخرين في الجماعة من أجل درء المخاطر الخارجية وتأمين البقاء على قيد الحياة. لكن التحول الأساس في الديمقراطية الليبرالية تمثل في «النظر إلى المجتمع ككيان سياسي مركب من أفراد، وليس كجماعة ذات كينونة (...)، والعقد الاجتماعي هو من يدير الشؤون والعلاقات الاجتماعية وليس مرجعية الجماعة. ومعنى ذلك أن القانون العام، بمقتضى مبدأ المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، هو قانون يُعنى أولاً بكرامة الفرد وصدارته على الجماعة التاريخية وما تختزنه من تقاليد وعادات قديمة»⁽⁵³⁾.

إذا كان هذا هو المسار الطبيعي الذي ساعد في تفتُّح إمكانات الأفراد وإعادة صياغة العقد الاجتماعي لمصلحتهم، وسمح بإعادة تكوين المجتمع بحيث تتحقق مصالح الجميع وتتناغم، أفرادًا وجماعات؛ فإن العودة القهقري إلى الماضي تتمثل في محاولات الأنظمة المستبدّة استخدام أدوات الإكراه من أجل إعادة الاعتبار إلى الجماعات من جديد وحشدها لتحقيق مصالح (وطنية) لا تأخذ بالحسبان مصالح الأفراد (مواطنيها) ولا الجماعات الأخرى (الدول)، وما يحمله ذلك من مخاطر رأينا نتائجها في النازية والفاشية والبوليتينية الجديدة وغيرها من تجارب الاستبداد المريرة في العالم، ومنها النظام السوري، حيث يدرك الفرد أنه أقل سلطة بإنتاج سلوكيات تدل على الخضوع مثل طأطأة الرأس، وخفض الصوت، نبرات المسكنة، انكماش الجسد، وفي الوقت نفسه تعظيم الآخر (السلطة) مثل: «يا معلّم، سيادتك، تعليماتك، طوع أمرك...»، وكذلك المبالغة الفجة في استعمال أساليب التأديب والميل الدائم إلى تأييد الأقوى، وعدم مخالفته، أو مقاطعته... الخ.

وفي ظل الأنظمة الأمنية جميعها، لا تتوافر الشروط الضرورية ليعي الفرد ذاته بوصفه شخصية حرة ومسؤولة وواعية، إنما بوصفه شخصية مُنقادة في سبيل تحقيق طموحات أيديولوجية لا تضع مصلحة الفرد/ المواطن في صلب أولوياتها ولا تساعد في ترسيخ مواطنته ووطنيته، ذلك أن «الإحساس بالمواطنة

(50) ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ص 110.

(51) ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ص 114.

(52) ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ص 115.

(53) سايد مطر، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية: مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلر، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت تشرين الأول/ أكتوبر 2015)، ص بلا.

والانتماء إلى الوطن ينمو حين يكتشف الفرد ذاته في محيطه القريب والبعيد، أو حين يدرك ذاته فردًا حرًا مستقلًا ومسؤولًا ومساويًا لنظرائه عن طريق المعرفة والمعاشية والتواصل على أساس ذلك تتشكل معارفه وتصوراتها عن ذاته وشروط وجوده»⁽⁵⁴⁾.

هـ. اتساع رقعة التدين

عمل حافظ الأسد بعد عام 1970 على استرضاء قطاعات مهمة من علماء الدين على اختلاف انتماءاتهم من أجل تثبيت سلطته، لمعرفته بأهميتهم عند عامة الناس، ونجح في ذلك بدرجات مختلفة، بالنسبة إلى علماء الدين السنة، فمنهم من أيد خطواته على نحو تام، كالشيخ أحمد كفتارو، ومنهم من نأى بنفسه واتخذ موقفًا معارضًا، كالعلماء المقربين من الإخوان المسلمين، بينما اتخذ آخرون موقفًا وسطًا أو لا مبالياً سياسياً، كحال معظم علماء الدين في دمشق. مع ذلك، حصلت أول مواجهة له مع بعض رجال الدين السنة حين اعترضوا على عدم تضمين فقرة «دين رئيس الجمهورية هو الإسلام» في دستور 1973، فأعادها إليه، ودفع بعلماء شيعة ليؤكدوا إسلامه هو بالذات⁽⁵⁵⁾.

لكن الطريقة التي تمت فيها معالجة تمرد الإخوان المسلمين، في النصف الثاني من السبعينيات، وبخاصة في أحداث حماه المأساوية وغيرها، دفعت كثيرًا من المسلمين السنة إلى الانطواء والحذر واللجوء إلى ضرب من التدين، كملاد روجي يساعد في التكيف مع الواقع في ظروف اجتماعية وسياسية ضاغطة، وترافق ذلك مع وجود عوامل خارجية تتعلق بصعود الإسلام السياسي في المنطقة ككل، ولأسباب تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

وبعد مجزرة حماة (شباط/فبراير 1982)، ازداد جبروت السلطة وأطبقت الأجهزة الأمنية على المجتمع، وحُظر النشاط السياسي المعارض. وأفضى ذلك كله إلى زيادة مظاهر التدين الشعبي، بما في ذلك حدوث زيادة ملحوظة في تطبيق ارتداء الحجاب حتى على القاصرات⁽⁵⁶⁾، وكثرة ارتياد الجوامع وانتشار معاهد تحفيظ القرآن وبروز دور رجال الدين وكثرة أتباعهم. وظلت هذه الظواهر في تصاعد حتى انفجار الاحتجاجات عام 2011 وما تلاها من ظهور عدد من المجموعات الجهادية المسلحة والتشكيلات الإسلامية المدنية المرتبطة بها، من أبرزها المجلس الإسلامي السوري، التي عممت وجهة نظرها المتشددة للدين والتدين وأساءت إلى فكرة الثورة وقضيتها⁽⁵⁷⁾.

(54) جاد الكريم الجبالي، من الرعية إلى المواطنة، (أطلس للنشر والتوزيع، ط1 2014)، ص 221.

(55) حنا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبيدي (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، تشرين الأول/أكتوبر، 2014)، ص 479 - 483.

(56) عفرأ محمد، حجاب القاصرات في سوريا - صون للشرف أم اضطرار للأنوثة؟ موقع تلفزيون ألمانيا بالعربية في 2 أيلول/سبتمبر 2010، شوهد في 3 آذار/مارس 2022 في <https://bit.ly/3IF8qH4>

(57) معتز الخطيب، التنافس على الدين والسياسة في سوريا، نشر في موقع الجزيرة نت 8 أيار/مايو 2014، شوهد في 3 آذار/مارس 2022، في <https://bit.ly/35tatjb>، بتصرف.

من جهة ثانية، دفعت ممارسات المجموعات المتطرفة بعض الشباب إلى طرح تساؤلات حول الخطاب الديني برمته، ووصل الأمر ببعضهم إلى الإلحاد واللاادينية واللاأدرية⁽⁵⁸⁾. وانتقد آخرون مظاهر التشدد الدينية بعد الثورة، المعبر عنها بإطلاق الشعارات الدينية وبروز مظاهر التطرف ومحاولة فرضها من قبل جماعات الإسلام السياسي⁽⁵⁹⁾. وخلصت إحدى الدراسات إلى أن أحداث الثورة السورية أبرزت ثلاث قضايا دينية تجب معالجتها في أي مرحلة انتقالية؛ حماية الأقليات، وضمان حياد الدولة أمام جميع مواطنيها ودياناتهم، والحريات الدينية وحق الأقليات في التعبير الصريح والعلني عن معتقداتها وممارسة طقوسها من دون قيود⁽⁶⁰⁾. ما يزال الوضع الديني معقدًا في معظم مناطق سورية، ولم تتوقف الانتهاكات والمظالم ذات الصلة⁽⁶¹⁾.

و. التماهي السياسي والاجتماعي مع النظام

تفرض السلطة نمط حياتها في المجتمع تبعًا لدرجة شموليتها وبوسائل مختلفة، ولا يقتصر الأمر على التقليد، إنما يدفع الخوف من سطوة الدولة الأمنية إلى طلب الأمان عن طريق التماهي مع ممارسات هذه الدولة واتباع طريقة ممثلها في الحياة والتعامل مع الآخرين. وقد يصل الأمر إلى الخضوع الإرادي للسلطة القائمة طلبًا للنجاة (متلازمة ستوكهولم)، بما يسمى (التماهي مع المعتدي) بحسب عالمة النفس أنا فرويد. هذا لا ينطبق على سلوك الأفراد فحسب، إنما قد يفضل جزء كبير من الشعب الخضوع للدولة الأمنية طلبًا للأمان، فيختار القيد عوضًا عن الحرية، وقد يتحول الضعف أمام المتسلط إلى ممارسة الفرد الإكراه والتسلط على الأدنى منه مرتبةً أو قوة. من جهة ثانية، تدفع الممارسات غير المسؤولة من قبل عناصر الأمن وعدم محاسبتهم البعض إلى انتحال صفة الشخصيات الأمنية للقيام بمختلف الانتهاكات، كالسلب والنهب والابتزاز.

وغالبًا ما ينسحب التماهي غير المقصود مع السلطة حتى على ممارسات المعارضين للنظام، فثمة زعيم للحزب المعارض لا يطاله النقد ولا يُنتخب دوريًا، ويُبايع عمليًا، كما هي الحال بالنسبة إلى رأس النظام، لا بل إنه يورث موقعه إلى أبنائه أو المقربين منه. في هذه المرحلة تكون الحياة قد أفسدت بالكامل، وأصبح من الصعب، وربما من المستحيل، تعليق الأمل على أي كان، فيسود اليأس والضياع، وتذهب الثقة إلى غير

(58) الحسناء عدرا، الشباب في سورية بين التدين والإلحاد، موقع صالون سورية في كانون الثاني/يناير 2019، شوهد في 1 آذار/مارس 2022، في <https://bit.ly/3M8HGkD>.

(59) في تصاعد رفض الخطاب الديني بين السوريين، شام العلي، موقع الجمهورية في 15 آذار/مارس 2017، شوهد في 2 آذار/مارس 2022، في <https://bit.ly/3K5ENPD>.

(60) الدين والدولة في سورية بعد الحرب، موقع مبادرة الإصلاح العربي، 5 أيار/مايو 2017، شوهد في 1 آذار/مارس 2022، في <https://bit.ly/3BZCznz>.

(61) لمزيد من المعلومات حول الوضع الديني الحالي في سورية والانتهاكات ذات الصلة، يمكن مراجعة هذا التقرير: التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في سورية لعام 2020، نشر في موقع سفارة الولايات المتحدة الأميركية بدمشق 10 حزيران/يونيو 2021، شوهد في 3 آذار/مارس 2022، في <https://bit.ly/3Hvligz>.

رجعة⁽⁶²⁾. وفي حين يكون النظام قد أطبق على أغلب الشعب من خلال حزبه والمنظمات المرتبطة به، وهيمن على كل الفعاليات الاجتماعية، كنظام شعبي استبدادي في طوره الأول على الأقل⁽⁶³⁾، يصبح معارضوه محض نخب معزولة لا تختلف جوهرياً عنه. حدث ذلك في سورية على نحو نموذجي تقريباً.

ز. العلاقات بين المكونات السورية في ظل سطوة الدولة الأمنية

انقسمت بلاد الشام، بحسب اتفاقية سايكس - بيكو، إلى دويلات عدة لم تحظ أي منها بمقومات الدولة، فتضخمت الوطنيات كتعويض عن ذلك، واتخذت هيئة شعارات فوقية، ولم تتحقق المواطنة من خلال دولة القانون والحقوق والواجبات التي تصهر الانتماءات المتعددة في بوتقة الدولة. ساهم إنشاء الدولة العبرية في ترسيخ هذه الحالة عبر تحويل الأنظار إلى العدو الخارجي، مثلما حدث في سورية على وجه الخصوص. كما عمل الاستبداد على الحيلولة دون تعبير المكونات عن ذاتها وارتقاء أبنائها السلس إلى مستوى الانتماء الوطني، ذلك «أن مجرد الوجود داخل وطن لا يعني بالضرورة الشعور بالانتماء إليه، (...)، إذا لم يشعر بأن له دوراً فاعلاً فيه، ومن خلاله يكون للتواجد فيه معنى وهدف»⁽⁶⁴⁾. و«المواطنة ليست مجرد الشعور بالانتماء إلى وطن، على أهمية هذا الشعور، وإنما هي حالة سياسية قانونية ثقافية، يؤسس لها الدستور وتنظمها القوانين وترعاها القيم. ويشترط لتحقيق المواطنة ثلاث مسائل هي: الحق في اكتساب جنسية؛ والحقوق والواجبات المترتبة عن اكتساب هذه الجنسية؛ والمشاركة في الحياة العامة»⁽⁶⁵⁾.

وعوضاً عن تكريس مفهوم المواطنة بكل أبعادها على أرض الواقع، عمل النظام الأمني على إخفاء التناقضات واللعب عليها، لتتحول المكونات الاجتماعية من مصدر غنى، كما يفترض، إلى ملاجئ يحتجى أفرادها داخلها من سطوة الدولة الأمنية، ويسود الحذر والتربقب علاقاتها مع بعضها. وقد جرى استغلال مثل هذه التباينات الاجتماعية بعد الثورة السورية، ليس من قبل النظام وحسب، إنما من قبل أعدائه المتطرفين أيضاً، وغرقت الثورة في وحول الطائفية وبما يشبه الحرب الأهلية.

(62) المتبع لتطور نظام الاستبداد يلاحظ تطور هذه الظاهرة أيضاً عند الأحزاب المعارضة أو ما بين بين. على سبيل المثال، انتهت زعامة خالد بكداش الطويلة على الحزب الشيوعي السوري (جناح بكداش لاحقاً) إلى توريث قيادة الحزب لزوجته ثم ابنه، بينما لم ينجح الجناح الثاني (المكتب السياسي) من زعامة رياض الترك الأبدية (حتى أن عبد الله هوشة لم يستطع ممارسة مهامه حين كان أميناً عاماً للحزب لفترة وجيزة بسبب هيمنة الترك). ينطبق ذلك على باقي أحزاب (الجمهوية الوطنية التقدمية) وغيرها. ومن اللافت أن حزب الإخوان المسلمين لم يتجه بهذا المنحى، ويبدو أن (أمرهم شورى بينهم) كانت أفضل بكثير من علمانية ذات طبيعة استبدادية ابتلي بها اليسار عن طيب خاطر.

(63) هينبوش، ص 22.

(64) - طلال عبد المعطي مصطفى، بعض من سوسيولوجيا الثورة السورية، إصدارات دار «إي كتب» لندن - 2020، ص 197.

(65) إحسان عباس، عن المواطنة في سورية، نشر في 2011/08/10، شوهد في 2022/03/11، في موقع <https://bit.ly/3hYIOcQ>

ومن وجهة نظر أخرى، لا يجب أن تطمس المواطنة الانتماءات ما قبل الوطنية، وتتحول إلى أيديولوجيا فوقية، ف«المعضلة لم تكن في (قلة المواطنة) في مؤسسات الدولة وفضائها العام، كما تزوج (أيديولوجيا المواطنة) بل بالضبط في حيز استخدامها من قبل النظام الحاكم لقمع النزعات التفصيلية في ما دون المواطنة العامة، وهو شيء لا تعترف به (أيديولوجيا المواطنة)، ولا تفكر فيه، وبذلك تدخل بشكل موضوعي في خدمة ديمومة منطق النظام الحاكم»⁽⁶⁶⁾.

(66) رستم محمود، في تشريح مواطنة سورية ما ونقدها، نشر في 09/05/2016، شوهد في 11/03/2022، في

<https://www.aljumhuriya.net/ar/34954>



خاتمة

يمكن القول إن براءة اختراع الدولة الأمنية في سورية تُسجل للرئيس حافظ الأسد، حيث اشتغل النظام السوري منذ بداية السبعينيات على إنتاجها، وتعتمد بشكل رئيس على الأجهزة الأمنية (المخابرات) كآليات متعددة ومتشابكة، بهدف السيطرة على عمل المؤسسات الرسمية والمجتمعية في سورية من خلال منح الأجهزة الأمنية السلطة المطلقة في التحكم بمؤسسات الدولة (التشريعية، القضائية، التنفيذية)، وتوجيهها إلى السيطرة على آليات عملها، وعلى المؤسسات المجتمعية السورية.

ولتمكين عمل الأجهزة الأمنية في النسق الاجتماعي السوري، أوجد النظام السوري شبكة أمنية رديفة (المخبرين) من بعض المواطنين السوريين، وبخاصة المنتسبين إلى حزب البعث الحاكم في المؤسسات المجتمعية كافة (السياسية، المهنية، الاجتماعية، التعليمية..) التي تعمل بتوجيهات الأجهزة الأمنية.

ولضمان أداء عمل هذه الأجهزة الأمنية بالشكل الأمثل بالنسبة إلى الرئيس الأسد (الأب والابن) اعتمد مقياس الولاء والطاعة المطلقة، له مقابل مكافئة المخلصين بالمطلق ومعاقبة المشكوك في إخلاصهم من خلال التحضير المسبق لملفات فسادهم المالي والأخلاقي وفتحها في الوقت المناسب.

ولمزيد من إحكام السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع، عمد النظام السوري إلى إنتاج نخبة عسكرية، اقتصادية، اجتماعية جديدة تعود أصولها إلى الخلفيات الاجتماعية الريفية والفقيرة المتوسطة والدنيا، وبخاصة من الطائفة العلوية التي وجد في نقلها إلى هذه المكانة السلطوية الاجتماعية الجديدة إمكانية الوفاء والطاعة المطلقة له. وانتقل إلى تكريس شرعيته في الحكم، من خلال الآليات التقديسية لشخص الرئيس التي اعتمدها كاستراتيجية للسيطرة المطلقة على الدولة والمجتمع القائمة على المطاوعة الإكراهية، من خلال المشاركة الإجبارية في أشكال الامتثال الزائفة الجليلة سواء لأولئك الذين يخترعون هذه المظاهر أم أولئك الذين يستهلكونها.

واعتمد النظام أيضاً على فلسفة أمنية كرّست مجموعة من القواعد والأعراف والمعايير الأمنية، تجعل حراك المجتمع السوري غير فاعل ومرتبباً كلياً بها، وتدفعه إلى استنباط حدود المسموح والممنوع، بمعايير عدم التعرض لأمن حكم الرئيس الأسد نفسه. ونتيجة الخوف من سطوة الدولة الأمنية اتجه معظم السوريين إلى طلب الأمان عن طريق التماهي مع ممارسات هذه الدولة، واتباع توجيهات الأجهزة الأمنية كقوانين في الحياة والتعامل مع الآخرين.

ولدعم هذه الفلسفة الأمنية، أحدث انقلاب جذري في المنظومة القيمية السورية من خلال العمل على تشكيل مجتمعين منفصلين في سورية، مجتمع أثرياء وفسادي سلطة، مقابل مجتمع المقهورين والجائعين الذين لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة، إضافة إلى إخفاء الفئات الوسطى من سورية.

ويهدف ترسيخ هذا الانقسام المجتمعي، اتجه النظام إلى إهمال المناطق الريفية في أغلب مناطق القطر السوري ومحافظاته تنموياً وخدمياً، ما دفع أعداداً كبيرة من الشباب الريفي إلى الهجرة إلى المدن السورية وبخاصة إلى مدينة دمشق للتطوع في المؤسسات الأمنية والعسكرية كفرص عمل، والسكن في عشوائيات سكنية، بهدف حصار المدن الرئيسة في سورية من مجموعات أمنية وعسكرية، إضافة إلى عشرات الفروع الأمنية المنتشرة في كل مدينة سورية.

انعكست ممارسات النظام الأمني في المجتمع السوري في بروز علاقات اجتماعية قائمة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالنظام مباشرة، حيث جرى تبادل المنافع وتوزيعها بسبل غير شرعية، وبما يتلاءم ونمط حياة العناصر الأكثر قرباً من السلطة والأقل تعرّضاً للمساءلة من الكوادر الحزبية البعثية والأمنية، والذين يدورون في كنفهم في مؤسسات الدولة وخارجها، ما كرّس أنماطاً سلوكية مغايرة تقوم على فلسفة التكاذب الاجتماعي التي تحمي الشخص نفسه من نفسه ومن الآخرين، ويقود ذلك إلى اغترابه عن ذاته ويصبح ذا شخصيتين، واحدة يفكر بها لنفسه، وأخرى يواجه بها الآخر طلباً للأمان.

وقد انسحبت فلسفة التكاذب الاجتماعي إلى العلاقة بين الجماعات والمكونات، بحسب الدور المعطى لها أو درجة توظيفها في خدمة النظام الأمني. بالنتيجة، لا تخدم هذه المخاوف المتبادلة وقلة الثقة اجتماع الناس لخدمة مصالحهم، ما أفقد المواطن السوري الإحساس بالمواطنة والانتماء إلى الوطن يرافق ذلك اتساع في رقعة التدين، من خلال استرضاء قطاعات مهمة من علماء الدين -على اختلاف انتماءاتهم- من أجل تثبيت سلطته، لمعرفته بأهميتهم عند عامة الناس، ونجح ذلك بدرجات مختلفة في المستويات الدينية.

تتحمل الممارسات التي اعتمدها الدولة الأمنية المسؤولية الرئيسة عن تدمير النسق الاجتماعي السوري وتشظييه، ومن أجل إعادة بناء هذا النسق من جديد، ينبغي عكس ممارسات النظام الأمنية، والعمل من خلال منظومة سياسية اجتماعية تربوية حديثة، توفّر كل ما من شأنه تعزيز رفاهية المواطن وحرية وكرامته في دولة المواطنة وسيادة القانون.



المراجع

1. إبراهيم. ماجد مورييس، سيكولوجيا القهر والإبداع، (دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1 1999).
2. إبراهيم. فؤاد، صناعة البيئة الثقافية للخوف، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 04-11-2018 / <https://bit.ly/3KQwo2V>
3. الجباعي. جاد الكريم، من الرعوية إلى المواطنة، (أطلس للنشر والتوزيع، ط1 2014).
4. الربيعي. صاحب، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، (صفحات للدراسات والنشر 2007، ط1، دمشق).
5. الطلاع. معن، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز/ يوليو/ 2016. <https://bit.ly/3KGLAzG>
6. بطاطو. حنا، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014).
7. بيرتس، فولكر، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوض، مراجعة حازم نهار (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، طبعة أولى، 2012).
8. حجازي. مصطفى، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 2005.
9. حداد، وجيه، تقديس الأسد وتدني المجتمع «الثورة ومحاولة التفكيك»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 27 نيسان/ أبريل 2017، <https://bit.ly/3taKRk7>
10. مصطفى. طلال عبد المعطي، بعض من سوسيولوجيا الثورة السورية، إصدارات دار (إي كتب) لندن – 2020.
11. مطر. سايد، مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية: مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلر، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2015).
12. هينبوش. رايمون، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة حازم نهار، مراجعة وتقديم رضوان زيادة، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).
13. وادين. ليزا، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة، ترجمة نجيب الغضبان (رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، تموز/ يوليو 2010).

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05